القيم والمناهج التربوية في مواجهة تحديات العولمة

د. أسعد السحمراني[١]

مدخل:

توقّفت مع مطلع تسعينيّات القرن العشرين مسيرة الحرب الباردة التي دامت قرابة أربعة عقود، لتبدأ على صعيد العلاقات الدولية مسيرة نهج دولي ينزع من خلاله قادة الولايات المتحدة الأميركية إلى الانفراد بقيادة العالم متسلّحين بقواتهم العسكرية؛ لأنّ عوامل القوّة الأخرى متراجعة نسبياً عندهم.

فالتماسك الاجتماعي والانتماء الوطني له مشكلاته النابعة من الخليط السكّاني الذي يتكوّن منه البلد مع تسجيل ملاحظة هي: أنّ مجتمعهم لا يزال غير مستقرّ؛ بسبب استقبال المهاجرين وتجنيسهم؛ لسدّ ثغرة قلّة الولادات، وبالتالي انخفاض الطاقات الشابّة من مواليد البلد، وهذا أمر ينذر بأنّ الضعف في الانتماء والولاء الوطني والقومي هو سيّد الموقف.

أضف إلى ذلك انتشار المفاسد، واختلال ميزان القيم؛ بسبب النمط الثقافي ذي الخاصّيّة المادية اللادينية بالمعنى القيمي، وإن كان عندهم تيار كبير يسقط السياسي على الديني؛ هو تيار الصهيونية غير اليهودية.

(١) أستاذ العقائد والأديان المقارنة في جامعة الإمام الأوزاعي في بيروت.

وهناك وضع اقتصادي صعب في الداخل رغم الأرقام المرتفعة في المحاصيل الزراعية والصناعية والتجارية، والسبب هو العبء الكبير الذي تقتضيه السياسة العولميّة؛ ومن ذلك نشر الجيوش والقواعد والأساطيل، واحتلال أفغانستان والعراق، وارتفاع كلفة العمليات الاستخباراتية، وارتفاع رقم المال المستخدم لدعم الجهات الموالية لهم أو التي تشكّل أدوات لهم، وفي مقدّمها الدعم الذي يقدّمونه للعدو الإسرائيلي؛ حيث يُقدّر عام ٢٠١١م بما مقداره ٣ مليارات دولار، بالإضافة إلى القروض الطويلة الأمد؛ فهذا العبء شكل ديناً يعدّ الأكبر في العالم، وقد بات هذا الدين يتجاوز ١٥ تريليون دولار، فخلال السنة المالية ٢٠١١م التي انتهت في شهر سبتمبر، سجّل احتياطي الحكومة الفيدرالية الأمريكية عجزاً في الميزانية بلغ ١,٢٩٩ تريليون دولار أمريكي، وهو دليل جديد على تزايد ضغوط الميزانية التي تواجه أكبر اقتصاد في العالم. وكان عجز ميزانية الحكومة الفيدرالية الأمريكية للسنة المالية ٢٠١١م هو ثاني أعلى ارتفاع في عجز الميزانية في التاريخ بعد المعدل المسجّل سنة ٢٠٠٩م، والذي بلغ ١,٤١ تريليون دولار أمريكي، في ظلّ الأزمة المالية، وللعام الثالث على التوالي تجاوز عجز ميزانية الحكومة الفيدرالية تريليون دولار. وقد ساهم في ارتفاع الدين الوطني الأمريكي الحروب في أفغانستان والعراق، وسياسات خفض الضرائب التي طبّقها الرئيس السابق جورج دبليو بوش، وإجراءات الحوافز الاقتصادية لإدارة أوباما؛ لمواجهة التباطؤ الاقتصادي، وتضخّم مصروفات التأهيل في مجتمع يعاني من الشيخوخة.

وقد نتج عن ذلك تراجع موقع الولايات المتّحدة الأميركية في التصنيف الاقتصادي العالمي.

لذا فإنّ الإنفاق العسكري الضخم يُظهِر لنا أنّ الأمريكي ليس عنده سوى اعتماد فلسفة القوّة في سعيه؛ من أجل نظام عالمي جديد، يسود فيه القطب الواحد، أو الأمّة المختارة – كما يزعمون -؛ لأنّهم تشبّعوا

بالثقافة اليهودية- الصهيونية، فأخذوا نظرية الشعب المختار؛ ليقولوا إنّهم الأمّة المختارة. والدليل على أنّ الأمريكي سيعتمد الهيمنة العسكرية هو معدّل الإنفاق العسكري الذي يفوق ثلث الإنفاق العسكري العالمي. فالإنفاق العسكري الأمريكي السنوي عام ٢٠١٠م يُقدَّر بحوالي ٦٩٣,٥ مليار دولار، في حين أنّ الإنفاق العسكري في العالم عام ٢٠١٠م يُقدَّر بحوالي ١,٦٣٠ تريليون دولار؛ ممّا يعني أن نصيب الولايات المتّحدة بمفردها من هذا الإنفاق في هذا العام ٢٠١٠م يصل إلى نحو ٤٣ في المائة من إجمالي الإنفاق العسكري في العالم.

خطر العولمة - الأمركة:

إنّ النظام العالمي الجديد - كما سمّاه جورج بوش الأب -، أو العولمة كما أصبح المصطلح الآن، الذي يستخدمه الأمريكي ليتسلّط ويهيمن، ويخترق المنظومات الثقافية والحضارية للأمم، لا بل لينسخ هويّات الأمم، يعمل كي يحقّق التنميط الثقافي الأمريكي المادي، الذي يعتمد ليبرالية متوحّشة لا قيمة فيها للإنسان، وهذا أمرٌ بادٍ للعيان، ولا يحتاج المرء كبير عناء ليعرفه.

فالعولمة تسلّط وأُحادية في قيادة العالم، وتنميط ثقافي متأمرك، وهي غير العالمية التي كانت وستبقى ضرورة؛ لأنّها انفتاح، وتفاعل، وتبادل ثقافي، وتلاقح بين الأمم والحضارات، تحترم الخصائص، ولا تبغي الهيمنة، أو اعتماد نظرية الإلغاء للآخر، كما هي حال العولمة وفق الأمركة.

لذا فإنّ العولمة - الأمركة التي تعمل للتنميط الثقافي تريد أن تلغي الآخر الثقافي، والمعلوم أنّ مناهج التربية في أيّ بلد تنبع من الخصائص الثقافية للبلد. وإذا كانت الحضارة نتاج الثقافة، فإنّ تبادل المنتجات الحضارية ضرورة، والمنتجات المنتقلة أو المهاجرة يتمّ استخدامها وفق قواعد ثقافة البلد الذي سيستخدمها وقيمه وأنماطه.

المنهج التربوي المتّبع في مواجهة العولمة:

لا يخفى على المعنيين أنّ المنهج التربوي هو شيء مختلف عن المقرّرات ومحتويات الكتب المقرّرة، وما تتضمّنه من معارف ومعلومات.

فالمنهج هو الفلسفة التي تحكم العملية التربوية، وهو القواعد والقيم الناظمة التي تريد الجهات القائمة على العملية التربوية أن تعزّزها، وبذلك يكون المنهج التربوي المناسب في بلد ما نابعاً من الهويّة الثقافية للبلد، وملتزماً القيم السائدة فيه.

وإذا تحدّثنا عن لبنان، وهو جزء من الأمّة العربية، فإنّ المنهج عندنا سيكون عربي الانتماء والهوية ثقافياً، ويعمل لإنتاج حضاري ملتزم، بما يحقّق عملية الانتماء، وركيزتها الأمّ؛ هي قيم الدين؛ لأنّ أمّتنا مهد رسالات السماء، وقد حملت هذه الرسالات إلى الأمم جميعاً؛ من أجل مصلحة الإنسان المستخلف في الأرض، وسعادته؛ من خلال الإسلام والمسيحية، وبالتالي فإنّ منهجنا التربوي تكون ركائزه وفلسفته نابعة بالضرورة من قواعد الإيمان والعروبة، ملتزمة قيم الأخلاق، وأنّها تركّز على الإنسان؛ فهو المحور، وتجعل العملية التربوية في خدمته ولأجله.

إذا راجعنا الدستور اللبناني نجد أنّ فيه نصوصاً تؤكّد الهوية وأسس الثقافة، وهذه الفقرات أو المواد تشكّل المنطلق، وترسم الأهداف للمناهج التربوية.

لقد ورد في مقدّمة الدستور في الفقرة «ب»: «**لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسِّس في جامعة الدول العربية، وملتزم مواثيقها، كما هو عضو مؤسِّس وعامل في منظمة الأمم المتّحدة، وملتزم مواثيقها، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتجسّد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء**».

وفي الفقرة «ي»: «**لا شرعية لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك**».

وقد جاء في المادة (٩) من الدستور: «**حرية الاعتقاد مطلقة، والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب، وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها، على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العامّ، وهي تضمن – أيضاً-، للآهلين على اختلاف مللهم نظام الأحوال الشخصية**».

وفي المادة (١٠): «**التعليم حرّ ما لم يخلّ بالنظام العامّ، أو ينافي الآداب، أو يتعرّض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب، ولا يمكن أن تمسّ حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصّة، على أن تسير في ذلك وفقاً للأنظمة العامّة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف اليومية**».

أمّا في الشأن التربوي الخاصّ فقد صدر المرسوم رقم «١٠٢٢٧»، في: ١٩٩٧/٥/٨م، والذي يحدّد المناهج والمقرّرات والأهداف العامّة للمناهج التعليمية في لبنان، وقد جاء في الفقرة (١) من المبادئ العامّة التالي:

«**ب- الإيمان والالتزام بالقيم والمبادئ الإنسانية التي تحترم الإنسان، وتقيم مكانة للعقل، وتحضّ على العلم والعمل والأخلاق.**

ج- الوعي بأنّ التراث الروحي في لبنان؛ المتمثّل في الديانات التوحيدية، هو تراث ثمين يجب صونه وتعزيزه؛ كنموذج للتفاعل والانفتاح الروحي والفكري، ولكونه مناقضاً للأنظمة والعقائد التي تقوم على التمييز العنصري والتعصّب الديني».

إنّ جوهر المنهج التربوي يؤكّد على الإيمان وتربية الأجيال على أسس نابعة من القيم الروحية الدينية الخالدة، بعيداً من الجمود والتعصّب والإفراط والتفريط، كما يؤكّد على التربية على العيش الذي يرسّخ الوحدة الوطنية، بعيداً من أساليب الفرقة والإنقسام، كما يعزّز منهج الاحترام المتبادل بين الناس، والتربية على الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان،

هذا مع الإنفتاح على الثقافات العالمية من موقع الندّ، في إطار الحوار والتبادل والتفاعل، مع التحصين والممانعة في وجه الغزو، ومحاولات الطمس، والإلغاء التي يعمل لها الأمريكي من خلال العولمة.

تحدّيات العولمة وسبل مواجهتها:

إنّ المشروع الأمريكي – من خلال العولمة –، مشروع استعماري ينزع إلى إخضاع الأمم لنموذجه، مدّعياً أنّ الليبرالية الغربية – وفق النموذج الأمريكي –، هي التي يجب أن تسود، ومن أجل ذلك نرى مفكّري العولمة قد طرحوا عناوين استفزازية، فقد طرح صامويل هنتنجتون: «**صدام الحضارات**»؛ وطرح فرانسيس فوكوياما: «**نهاية التاريخ**».

وقد طرح جورج بوش في: ٢٠٠٢/٩/٢٠م، ما سمّاه: «**استراتيجية الأمن القومي للولايات المتّحدة الأمريكية**»؛ وفي هذه الوثيقة يصرّح بعنوان مشروعهم العولمي التسلّطي، فيقول: «**إنّه مشروع ينطلق من عالمية أميركية تعكس اتّحاد قيم أمريكا ومصالحها القومية**». ثمّ جاء التاكيد على هذه السياسة الاستراتيجية؛ من خلال طرح مشروع «**الشرط الأوسط الجديد**» على لسان وزيرة الخارجية السابقة للولايات المتحدة الأميركية أثناء العدوان الصهيوني الغاشم على لبنان في تموز ٢٠٠٦م. وهذا ما تسير عليه الإدارة الأميركية الآن مع رئيسها الجديد باراك أوباما.

فما الذي تطرحه العولمة من تحدّيات على التربية؟ وكيف السبيل لمواجهتها؟

١- إنّ العولمة تطرح بناء لمنطلقاتها المادية، ومعاييرها الليبرالية، وفكرها اللاديني قيماً تعزّز الفردية، لا بل تقدّس الفردية والأنا، وتطلق العنان للغرائز والشهوات باسم الحرّيّة الشخصية، ومن مقولاتها: «**الإنسان حرّ التصرّف ببدنه**». وعلى أساس ذلك تدعو إلى الإباحية، وإلى علاقات خارج مؤسّسة الأسرة والزواج، وإلى

إتلاف البدن بالمسكر والمخدّرات، وأيّ عمل أو قانون لضبط ذلك يصنّفونه تدخّلاً في الحرّيّة الشخصية.

إنّ قيمنا التربوية قيم جماعية في الاتّجاه، تحفظ حقوق الإنسان الفرد؛ من خلال حقوق مجتمعه، وتضع ضوابط للحرّيّة على أساس شرعة الدين في الحلال والحرام، والمسموح به والممنوع، وبذلك تكون الحرّيّة والمصلحة حالة للجميع، تمنع طغيان الفرد أو تسلّطه.

وتجدر الإشارة هنا أنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر في ١٩٤٨/١٢/١٠م يعتريه عيب أساس؛ لجهة تركيزه على حقوق الإنسان الفرد، وإغفاله إغفالاً تامّاً حقوق الأمم، وضبط العلاقات الدولية؛ بما يمنع التطاول، أو التعدّي من أمّة أو دولة على أخرى، وهذا أمر يحتاج للمعالجة.

٢- تنشر العولمة فلسفة الاستهلاك، وتعمل على تحويل العالم إلى سوق كبيرة تستهلك ما تنتجه الشركات العملاقة والمصانع الأميركية؛ كي يكون الاقتصاد العالمي لعبة بيدهم.

فهذه الفلسفة تحتاج منّا اعتماد تربية نابعة من قيمنا الإيمانية والإنسانية، ومن مصالحنا الوطنية والقوية، يكون أساسها التوازن بين الإنفاق الإنتاج والإنفاق الاستهلاكي. يقول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا﴾[1].

ومن المفيد في هذا الباب أن نذكر القول المشهور للأديب اللبناني جبران خليل جبران: «**الويل لأمّةٍ تأكل ممّا لا تزرع**».

٣- تعمل العولمة - الأمركة على تدمير الأسرة، وتفكيك العلاقات الاجتماعية والعائلية، وقد أعلنت ذلك دون مواربة في مؤتمر السكّان في القاهرة صيف العام ١٩٩٤م، ومؤتمر المرأة في بكين صيف العام ١٩٩٥، وفي المؤتمرين كان الطرح العولمي دعوة للإباحية، وإباحة الإجهاض، وإطلاق العنان لعلاقات جنسية فيها

(١) الفرقان: ٦٧.

السماح بالمثلية الجنسية، وغير ذلك من المفاسد.

إلاّ أنّنا نحن أمّة القيم، وتربيتنا تنطلق من قيم الدين، وتعمل لتعزيز القيم الروحية والأخلاقي وهي بذلك تصطدم بما تطرحه العولمة، ويضاف إلى ذلك أنّ الأسرة ورابط الزوجية أساس، وله احترام لا بدّ منه؛ كي تستقرّ الأسرة.

كلّ هذا يدعونا إلى مقرّرات ومحتويات في الكتاب المدرسي تعزّز الرابط الأسري، وتؤكّد على محاسن الأخلاق، وتحذّر من المفاسد والرذائل التي يعمل لها الأمريكي؛ ومن جملة ذلك انتشار مطاعم الوجبات السريعة التي تسهم في إضعاف الرباط العائلي، وتساعد على التفكّك،فضلاً عن ما في وجبات هذه المطاعم من مخاطر صحّية في المواد المستخدمة كما ثبت في مناطق كثيرة. إنّ دفء الأسرة لا يعوّضه شيء، وواجبنا الحفاظ عليه.

٤- تعمل العولمة - الأمركة للإلغاء الثقافي والحضاري تحت مقوله: «**نهاية التاريخ**»، وبالتالي الحلّ برأيها أن يسلّم الجميع بالنموذج الأمريكي، وهو فكر مادّي لا يعتني بغير الكمّيّات والأرقام، ولا يقرّ بخصائص الأمم، وبشيء اسمه سيادات الدول، وقيم الثقافات، وهذا أمر استفزّ كلّ الأمم، وفي كلّ القارات، وليس العرب فقط.

فانطلاقاً من هويّة لبنان وانتمائه العربي، الذي أكّد عليه الدستور والأهداف العامّة للمناهج الصادرة في المرسوم ١٠٢٢٧ يكون الواجب أن تكون المقرّرات والكتب المدرسية ملبّية لهذه المواجهة ضدّ العدوان الأمريكي الثقافي، وهذا يستلزم التنسيق مع الأشقّاء العرب، في إطار المنظّمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، وتالياً التنسيق مع الأصدقاء في العالم متضرّرين من هذا المسعى الأمريكي، ومن هؤلاء أوروبيون وآسيويون وأفارقة لهم ثقافاتهم وأصالتهم الحضارية، الذين يصعب عليهم القبول بثقافة أفلام هوليود، والوجبات السريعة، وإباحية الأمريكان، واستباحتهم للقيم الدينية منها خاصّة.

٥- لا بدّ أن نحذّر من الغزو الثقافي الذي يعمل لاختراق ثقافتنا ومناهجنا التربوية؛ من خلال أمور عديدة نذكر منها:

أ. ادّعاء أنّ العلوم يجب أن تدرَّس باللغات الأجنبية، وفي مقدّمها الفرنسية والإنكليزية. وقد جاء في المنهجية الجديدة في المرسوم ١٠٢٢٧، وهو يتعارض مع الدستور والأهداف المحدّدة في مقدّمة المرسوم نفسه. والمعلوم أنّ اللغة والفكر وجهان لعملة الثقافة الواحدة، وفصلهما كفصل الروح عن الجسد. إنّ التأسيس التربوي على لغة عربية لا يعني أن تقلع عن دراسة اللغات الأجنبية وآدابها لتأمين التواصل والتبادل المعرفي.

ب. تتسرّب إلى بعض المقرّرات معلومات غير مدقّقة، أو أنّها تنمّ عن مواقف منحازة للخصوم، وتكون ضدّ مصالح الأمّة، وقد كان بسبب ذلك وقف صفحات من كتاب فور صدوره للصفّ الثالث الأساسي. ومن ذلك مثلاً: أنّ أحيرام ملك صور قد أرسل خشب الأرز والمهندسين لبناء هيكل سليمان. وقد دلّ البحث أنّ الهيكل مزعوم، وقد قالت بذلك تقارير صدرت من علماء يهود، الذين مارسوا التنقيب بعد احتلال القدس في العام ١٩٦٧م، وكانت تقاريرهم في العام ١٩٩٩م، التي تنصّ بأنّ داوود لم يبنِ مدينة، وأنّهم لم يعثروا على أيّة آثار للهيكل المزعوم في القدس، ومن هؤلاء جدعون أفني، وروني رايخ، وآخرين، وكانت بعدها تقارير أخرى منها: مقالة يسرائيل فنكلشتاين، الذي وضع لها عنواناً «**أرض الميعاد والهيكل محض اختلاق**».

ج. تتسرّب بعض الأمور أحياناً وتترك مفاعيلها دون أن يكلّف نفسه المشترع، أو من يصوغ المقرّرات عناء البحث والمتابعة، وأعطي على ذلك مثالين:

- اعتماد سنّ الحادية والعشرين للناخب اللبناني. وهذا يحتاج لسؤال:

ما المنطق في ذلك؟ فالعالم كلّه يستخدم سنّ الثامنة عشر، والمتابعة تفيد ببساطة أنّ (٢١ سنة) هو السنّ المطلوب للإنتساب إلى الماسونية، وقد سرَّبه الماسون إلى دستور نابليون في فرنسا في العام ١٨٠٤م، ومنه انتقل إلى الدستور اللبناني في العام ١٩٢٦م.

- عندما طرح بعضهم الزواج اللادايني(المدني) في العام ١٩٩٧م، ورد في المشاريع التي قدموها أنّ عدّة المرأة المطلّقة تكون ٣٠٠ يوماً، وهذا في الشرع اليهودي.

لذلك نقول: إنّ المواجهة لمشروع العولمة وآثاره السلبية على مناهجنا التربوية تتطلّب الدقّة في البحث والتشريع والتأليف والتثقيف؛ حتى لا نسوّق مفاهيم أعدائنا أو خصومنا وقيمهما، أو نضلّل أجيالنا بمعارف غير سليمة.

٦- إنّ دستورنا، والأهداف العامّة للمناهج التربوية، وكذلك الأمر سياسياً ووطنياً، فيهم تأكيد على العيش الكريم الوطني بين الجميع على أساس قاعدة: حقوق المواطن.

والعولمة مسلّحة بمخطّطات تآمرية على وحدتنا الوطنية؛ تحت ستار الديمقراطية وحقوق الأقليات. ولهذه الغايات صدرت قوانين عن الكونغرس، منها: قانون التحرّر من الاضطهاد الديني، وقانون حماية الأقلّيات وحقوقها، وفي كلّ ذلك يدعون لصياغات فيدرالية تقسيمية.

لذلك يلزم اعتبار الأساس في مناهجنا التربوية التأكّيد على الوحدة الوطنية، وعلى التدين بدل الطائفية، وأن تعزّز الحكومات السهر على الكتب الدراسية، والمقررات الجامعية؛ كي لا يكون فيها ما يحرِّض طائفياً، أو يزرع التعصّب والطرفية والانقسام.

هذا غيضٌ من فَيض التحدّيات، لأنّ العملية التربوية هي التي تكوّن شخصية أجيالنا؛ وهم مستقبل وطننا وأمتنا الواعد؛ فإنّ واجبنا التمسّك بقيمنا التربوية والأخلاقية، وبرسالات السماء الخالدة؛ بوصفها المكوّن الأبرز في شخصية أمتنا الثقافية.

مصادر ومراجع للمقالة:

١. القرآن الكريم.
٢. العهدان القديم والجديد.
٣. وثيقة الدستور اللبناني.
٤. ميثاق الأمم المتّحدة.
٥. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
٦. دستور نابليون بونابرت.
٧. المرسوم الوزاري رقم ١٠٢٢٧، الصادر بتاريخ: ١٩٩٧/٥/٨، الذي يحدّد المناهج والمقرّرات والأهداف العامّة للمناهج التعليمية في لبنان.
٨. المرسوم الوزاري رقم «١٠٢٢٧»، الذي صدر بصدد تحديد المنهجية التعليمية الجديدة؛ انطلاقاً من هويّة لبنان وانتمائه العربي.
٩. هنتنجتون، صامويل: صدام الحضارات.
١٠. فوكوياما، فرانسيس: نهاية التاريخ.
١١. موقع البيت الأبيض على شبكة الإنترنت:
WWW. White house.gov/nse.nss.html
١٢. أعمال مؤتمر السكّان في القاهرة، صيف العام ١٩٩٤م.
١٣. أعمال مؤتمر المرأة في بكين، صيف العام ١٩٩٥م.